

Distr.: General
28 February 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 4 نيسان/أبريل 2023

البنان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز الاجتماع الرابع المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل

التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/43، موجزاً للاجتماع الرابع المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين، يوم 19 كانون الثاني/يناير 2023، من أجل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، قبيل اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعُقدت الاجتماعات السابقة في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030 في كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2021 وكانون الثاني/يناير 2022.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي بسبب ظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان في 19 كانون الثاني/يناير 2023، عملاً بقراره 19/43، الاجتماع الخامس المقرر عقده في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التماز والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾. واستند الاجتماع إلى الاجتماعات الأربعة السابقة المعقودة في الفترة الفاصلة بين دورتين عملاً بقراري المجلس 24/37 و19/43. واسترشاداً بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في تموز/يوليه 2023⁽²⁾، كان موضوع الاجتماع الخامس المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين هو "التغلب على أزمات متعددة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اقتصاد معزز لحقوق الإنسان". وركز الاجتماع على ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة سيستعرضها بعق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهي: الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 17 (وسائل التنفيذ وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، ونظر في ما لترسيخ حقوق الإنسان في صنع السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي من الأزمات من أهمية لاستئناف التقدم في خطة عام 2030. وتألّف الاجتماع من جلسة افتتاحية رفيعة المستوى وجلسة مواضيعية وجلسة ختامية موجزة.

2- وترأس الاجتماع الممثل الدائم لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، غالب إسرافيلوف. وأدلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، فاتسلاف باليك، بملاحظات افتتاحية موجزة أشار فيها إلى المساهمات الهامة التي قدمها مجلس حقوق الإنسان للتغلب على الأزمات المتعددة. وقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ملاحظات افتتاحية سلط فيها الضوء على أهمية إعادة تضمين التزامات حقوق الإنسان الموجودة مسبقاً في مناقشات السياسة الاقتصادية لبناء اقتصاد معزز لحقوق الإنسان يعود بالفائدة على الجميع ويستثمر في أهداف التنمية المستدامة ويدعم التنمية الشاملة والمستدامة، شاقا الطريق إلى التغيير التحولي المتوخى في خطة عام 2030. وألقت وزيرة خارجية شيلي، أنطونيا أوريجولا، الكلمة الرئيسية، مشددة على الحاجة الملحة إلى التصدي لأوجه عدم المساواة وقدمت معلومات عن التدابير والمبادرات التي اتخذتها شيلي لتعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وإعمالها، بالاقتران مع معالجة القضايا الهيكلية مثل الفقر وعدم المساواة ونقص المساكن والتحديات التي تواجه التعليم والرعاية الصحية.

3- وركزت الجلسة المواضيعية على القيمة المضافة التي تضفيها حقوق الإنسان على تخطيط السياسات الاقتصادية، بما في ذلك وضع الميزانية وإدراج الإيرادات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 6 و11 و17. وتألّفت الجلسة المواضيعية من أربعة محاورين هم: مدير البحوث، معهد العرق والسلطة والاقتصاد السياسي، المدرسة الجديدة، نيويورك، غريف شيلوا؛ والخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عطية وارينس. والمنسق المقيم للأمم المتحدة في تونس، أرنو بيرال؛ والمديرة العالمية لمنظمة The Shift #Right2Housing، ليلاني فرحة. وأدار رئيس الاجتماع المناقشة المواضيعية.

(1) انظر www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/fifth-intersessional-meeting-human-rights-and-the-2030-agenda.

(2) انظر هذا الرابط: <https://hlpf.un.org/2023>.

ثانياً - موجز المداوالات

ألف - الجلسة الافتتاحية

4- افتتح الرئيس المناقشة وحدد أهداف الاجتماع وسبل عمله وشكل عقده. وأشار إلى أن الأزمات المتعددة المترابطة لا تزال تقوض الانتعاش العالمي وتنفيذ خطة عام 2030، ورحب بفرصة تبادل الممارسات الجيدة والتوصيات وحلول السياسة العامة التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها وتنفيذ خطة عام 2030، الموجهة نحو مكافحة عدم المساواة وعدم ترك أي شخص أو بلد خلف الركب. وأشار إلى أن الاجتماع استند إلى نتائج الاجتماعات الأولى والثاني والثالث والرابع المعقودة في الفترة الفاصلة بين دورتين⁽³⁾. وسيثري التقرير الموجز للاجتماع الخامس المناقشات التي ستجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2023.

5- وشدد السيد باليك في ملاحظاته الافتتاحية على ضرورة إحياء روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل معالجة أسباب الأزمات المتعددة الجذرية. وحث المشاركين على إعادة إحياء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ لم يتبق سوى سبع سنوات على حلول الموعد المستهدف وهو عام 2030. وأشار إلى مبادرات مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى معالجة الأزمات المترابطة، مثل تغير المناخ والحرب والنزاعات الأخرى وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تعرض خطة عام 2030 للمخاطر. وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان دعا الدول إلى الحرص على أن تتضمن جهود التنمية المستدامة الوطنية والدولية منظوراً لحقوق الإنسان. وشدد أيضاً على دور الاجتماع المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين في الحرص على أن يسترشد تنفيذ خطة عام 2030 بحقوق الإنسان وأنه سيتغلب على تأثير الأزمات الحالية.

6- وأشار المفوض السامي لحقوق الإنسان، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 تمثلان دعوة ملهمة وعالمية حقاً للعمل. بيد أن مسار التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة انعكس، على الرغم من الإنجازات الهامة المبكرة، فقد أُلقت الأزمات المتعددة، ومن بينها الجائحة العالمية، 93 مليون شخص إضافي في قبضة الفقر المدقع في عام 2020. وتفاقمت التداعيات العالمية والشكوك الاقتصادية بسبب الحرب في أوروبا.

7- وأشار المفوض السامي إلى أن انعدام الأمن الغذائي وأزمة غلاء المعيشة يجعلان الكثيرين لا يعلمون كيف يبقون على قيد الحياة من يوم إلى آخر. وفي الوقت نفسه، تزداد أوجه عدم المساواة عمقاً بشدة، فأصبح 828 مليون شخص يعانون من نقص التغذية بعد أن كان عددهم 150 مليوناً قبل ثلاث سنوات فقط، وهو رقم ضخم. واستمرت العواقب المدمرة الناشئة عن حالة الطوارئ المناخية بلا هوادة، إذ يعاني 60 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و30 في المائة من اقتصادات الأسواق الصاعدة من ضائقة الديون أو هي على وشك الوقوع في قبضتها، في خضم ركود عالمي يلوح في الأفق. وفرض هذا التطور مزيداً من القيود على قدرة الدول على إعمال الحق في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من حقوق الإنسان، فتضررت أكثر قطاعات المجتمع حرماناً، ومن بينها النساء والفتيات. ولا يزال الفساد وما يرتبط به من تدفقات مالية غير مشروعة ينتهك حقوق الناس في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وحقوقهم الديمقراطية، مقوضاً بذلك سيادة القانون. ويشكل هذا الحال أزمة في مجال حقوق الإنسان.

(3) انظر A/HRC/40/34، A/HRC/43/33، A/HRC/46/48 و A/HRC/49/59 على التوالي.

8- ودعا المفوض السامي مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي إلى شحذ الإرادة السياسية لتحقيق التغيير التحويلي المتوخى في خطة عام 2030 لجميع الناس والبلدان. وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أولاً أن يعمل متكاتفاً لوضع حقوق الإنسان حقاً في صلب جميع أبعاد التنمية المستدامة بتمكين الناس بصفاتهم عناصر فاعلة في التنمية المستدامة وحماية الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية من التقهقر؛ وإعطاء الأولوية لجمع البيانات المصنفة. ودعا، ثانياً، إلى اقتصاد معزز لحقوق الإنسان، قائلاً إن الاقتصادات ينبغي أن تتشبع بحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان تمثل موانع تعين على تحديد أولويات الاستثمارات مع التركيز على أشد الأشخاص تهميشاً. وهي توجه أيضاً تصميم الميزانيات العامة للحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة أنماط التمييز وإقامة اقتصادات تركز على الإنسان وسلامة الكوكب وصحته واستدامته. وفي الختام، أشار المفوض السامي إلى أن ثمة حاجة إلى هيكل اقتصادي ومالي دولي يفي بالغرض - أي هيكل يمكن الدول من توسيع الحيز المالي ليشمل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بدلاً من أن يضعف قدرتها على أن تفعل ذلك.

9- واختتم المفوض السامي كلمته بالإشارة إلى أن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2023، يمثل منتصف الطريق إلى عام 2030 ويشكل لحظة حاسمة لتقديم خطة عالمية بشأن السبل الكفيلة بتسريع تنفيذ الأهداف. ودعا الحضور إلى الارتقاء إلى مستوى أعلى لإنقاذ خطة عام 2030 وأشار إلى أن حقوق الإنسان - جميع حقوق الإنسان - هي الرافعة لتي تتيح تحقيق ذلك.

10- وأشارت السيدة أوريغولا، في بيانها الرئيسي، إلى أن شيلي ترى في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها أمرين أساسيين. وتأمل شيلي في المساهمة في حماية الديمقراطيات والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وضمان حقوق النساء والفتيات، بغية القضاء المبرم على العنف الجنساني. ويحظى تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بأهمية قصوى لدى شيلي، لجعل الناس محط الاهتمام وتحسين مستوى المعيشة للجميع بشكل حاسم.

11- وأشارت السيدة أوريغولا إلى خطاب رئيس شيلي، غابرييل بوريك، أمام الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2022، الذي أشار فيه إلى أن عدم المساواة الاقتصادية لا يزال يمثل مشكلة، كما يتضح من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بها، رغم أن شيلي أحرزت تقدماً مطرداً في الحد من الفقر منذ عودة الديمقراطية في عام 1990. وشكل هذا الوضع، جزئياً، عقبة في مسار البلد نحو التنمية، على الرغم من انخفاض الفقر المدقع وزيادة دخل الفرد. وأبانت الاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أن عدم المساواة يهدد الديمقراطيات اليوم.

12- وذكرت السيدة أوريغولا أنه نتيجة لذلك، تعطي حكومة شيلي الأولوية لإحراز تقدم في الحد من عدم المساواة باتباع سياسات اجتماعية مسؤولة وعاجلة. وأضافت أن هذه السياسات تُنفذ خلال مرحلة تكتنفها التحديات الناشئة لا عن جائحة كوفيد-19 والزيادة الكبيرة في تدفقات الهجرة خلال السنوات الخمس الماضية وهجمة الجفاف وتغير المناخ فحسب، بل وعن المشهد الاقتصادي العالمي المعقد المتسم بالانتعاش بعد الجائحة وبارتفاع التضخم وتأثير النزاعات العالمية. فقد أجرت شيلي، على سبيل المثال، إصلاحاً للمعاشات التقاعدية يُبتغى منه الحد من أوجه عدم المساواة ويقترن بالاعتراف بأن الضمان الاجتماعي حق أساسي من حقوق الإنسان.

13- وذكرت السيدة أوريغولا أن العالم يواجه أيضاً أزمة بيئية ثلاثية الأبعاد تتمثل في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ونظراً لضخامة هذه الأزمة، تقتنع شيلي بأن وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يمثل حقاً من حقوق الإنسان، وهو يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بضمانات أساسية أخرى، مثل الحق في الحياة.

14- واختتمت السيدة أوريجولا كلمتها بالتأكيد على أن شيلي منشغلة أيضاً بضعف النساء والفتيات. وكان اعتماد سياسة خارجية نسوية، في سياق حكومة نسوية معلنة، أمراً ملحاً أشد الإلحاح. ولا تتطلب هذه السياسة إحراز تقدم في تمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً في الهيئات الدولية فحسب، بل وإعطاء الأولوية للمبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين في جميع الأعمال الحكومية، بما في ذلك تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وشيلي ملتزمة بتشجيع سياسات تقع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في لبها وتسترشد بها جميع الإجراءات حتى تتمكن الدولة من احترام هذه الحقوق وحمايتها، مع التركيز بوجه خاص على أضعف فئات السكان. وأكدت أن شيلي تخطوا خطوات حازمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للوفاء بالوعد المركزي والتحويلي لخطة عام 2030 المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب.

باء - المناقشة المواضيعية

15- أدار الرئيس المناقشة المواضيعية. وركزت الجلسة على الممارسات الجيدة والتوصيات الرامية إلى ترسيخ حقوق الإنسان بقوة أكبر في تدخلات وسياسات التنمية المستدامة والتعافي من الأزمات المتعددة. ودُعي أعضاء الفريق إلى تبادل آرائهم بشأن التدابير والمبادرات المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 6 و11 و17.

16- وأشار عضو فريق المناقشة الأول، السيد شيلوا، إلى أن معهده، وهو معهد العرق والسلطة والاقتصاد السياسي في المدرسة الجديدة، يدرس تقاطعات العرق والتقسيم الطبقي الاجتماعي والسلطة والاقتصاد السياسي. وعقد المعهد شراكات استراتيجية وأعد بحثاً تهدف إلى المضي قدماً بالسياسات والممارسات في اتجاهات جديدة أشد الجدة تعزز الرخاء المشترك على نحو يتجاوز العرق ونوع الجنس والميلاد والأصل الإثني والميل الجنسي وتقاطعاتها.

17- وأشار السيد شلوا إلى أن أحداث العاميين الماضيين أظهرت القيود والتناقضات المتأصلة في نمط الإنتاج والتوزيع الحالي في جميع أنحاء العالم. فقد كشفت جائحة كوفيد-19 والخسائر الفادحة التي أحدثتها في الأرواح النقاب عن أن النظم الاقتصادية والصحية الحالية صممت لخدمة القلة على حساب الكثرة.

18- وأشار السيد شيلوا إلى أن مليارات من الأشخاص في جميع أنحاء العالم لم يتمكنوا من الاستعانة بشبكات أمان اجتماعي مضمونة من القطاع العام للتعامل مع تداعيات هذه الجائحة الاقتصادية، فتركوا إلى حد كبير لرعاية أنفسهم بأنفسهم عندما كفت الاقتصادات عن الحركة. ولم يُدرك العالم بعد الآثار المترتبة على هذا الإهمال الجماعي. فبينما كان بلايين الأشخاص يعانون، واصلت النخبة العالمية المتمتعة بالأفضلية في نظم الإنتاج والتوزيع الحالية شؤون حياتها كالمعتاد. وأماطت الجائحة أيضاً اللثام عن أن أهم العاملين هم من أدى غيابهم عن العمل إلى توقف جميع الأنشطة الحيوية لرفاهية البشرية. ومع ذلك، يتلقى هؤلاء العاملين أقل الأجور وهم أكثر الفئات عرضة للإصابة بكوفيد-19.

19- وأشار السيد شيلوا إلى أن الجائحة كشفت عن أخلاقية الهيكل العالمي للملكية الفكرية الذي يعطي الأولوية لعائدات المساهمين على احترام الحق في الحياة، بما في ذلك الالتزام الملزم للحكومات باحترام حقوق الناس خلال جائحة لا مثيل لا من قبل. وفي أفريقيا، اضطر العديد من القادة إلى التزلف للحصول على اللقاحات أو على الأقل للحصول على مكونات تلك اللقاحات.

20- وأشار السيد شلوا كذلك إلى ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، فالعالم بحاجة إلى إعادة تشكيل نظم الإنتاج والتوزيع الحالية لتسخير الاقتصادات لصالح الكثرة بدلاً من القلة. ومن الضروري إقامة اقتصادات تحافظ على كرامة جميع سكان الكوكب البالغ عددهم 8 بلايين نسمة

دون أي تحيز من حيث العرق أو نوع الجنس أو الجنسية أو وضع المهاجرين أو الهويات الاجتماعية الأخرى التي استُغلت تاريخياً كمعايير للاستبعاد أو الإدماج. ومفهوم الاقتصاد المعزز لحقوق الإنسان مفيد بشكل خاص في وقت الأزمات المتعددة. وينبغي أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد قبل 75 عاماً بمثابة دليل. وجاءت تلك الوثيقة التاريخية ثمرة لمساهمات من مختلف النظم الاقتصادية والسياسية ووضعت إطاراً يتيح تحقيق كرامة الإنسان والتمسك بها. ووفقاً للإعلان، ينبغي دعم كرامة الإنسان بخمس مجموعات من الحقوق لا يمكن الفصل بينها هي: الحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

21- وذكر السيد شيلوا أنه في أعقاب اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مباشرة، برزت حملة للتأكيد على بعض الحقوق ونزع الشرعية عن حقوق أخرى. ونشأت تلك الحملة مع جمعية مونت بيليرين التي تأسست في أواخر الأربعينات. وأرادت جمعية مونت بيليرين نزع الشرعية عن الحقوق الاقتصادية بحجة أنه بسبب السوق الحرة لم تكن هناك حاجة للحقوق الاقتصادية لأن السوق ستحقق نتائج مثلى للمجتمعات. غير أن العنف كان يهيمن على المجال السياسي، مما استدعى ضمناً حكومياً للحقوق المدنية والسياسية وحقوق حماية الملكية الخاصة. وهيمن هذا التدبير، أو التحرير الجديد لحقوق الإنسان، أي التركيز فقط على الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الملكية، على خطاب السياسة العامة ليعود ولم يؤد إلى التمسك بكرامة الإنسان على النحو المتوخى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والواقع أن التحرير الجديد لحقوق الإنسان أدى إلى عمليات إذلال جماعية.

22- وفي الختام، ذكر السيد شيلوا أن الحاجة تدعو إلى اقتصاد معزز لحقوق الإنسان لاستعادة الطموح الجريء للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإيلاء اهتمام خاص للدور الذي يمكن أن تؤديه الحقوق الاقتصادية في تعزيز كرامة الإنسان. ويؤدي الاقتصاد دوراً مفزطاً في تحديد الظروف المادية للكثيرين في جميع أنحاء العالم، وهو وضع يستلزم أن يكون للحقوق الاقتصادية دور بارز في تعزيز حقوق الإنسان. ولو كانت هذه المعايير والقيم موجودة في الفترة التي سبقت الجائحة، لوجدت شبكات أمان اجتماعي ملائمة. ولنظر إلى وصفات اللقاحات المنقذة للحياة على أنها منافع عامة ينبغي أن تقيد الجمهور، بدلاً من أن تكون آليات ليراكم القطاع الصيدلاني الأرباح. وخلص السيد شيلوا إلى أن الجميع ينبغي أن يتحدوا لمواجهة أزمة المناخ المستمرة. وفي الختام، أضاف السيد شيلوا أن السياسات الاقتصادية لا تستند إلى حد كبير إلى العلم الموضوعي بل إلى الاختيار السياسي. وللمضي قدماً، سيتعين اتخاذ مجموعة مختلفة من الخيارات.

23- وقالت السيدة وريس إن جائحة كوفيد-19 سبقها عدم القدرة على تحمل الديون والتحول نحو تدابير التقشف وإعطاء الأولوية لخدمة الديون، على نحو أدى إلى تعميق أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها. وأدت الجائحة وما تلاها من بروز أزمات أخرى إلى تقادم مستويات الديون والعجز المالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وأثرت سلباً في حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والمهمشين.

24- وأشارت السيدة وريس إلى أن البلدان المنخفضة الدخل الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناقشات الاقتصادية العالمية تواجه بالفعل مستويات لا يمكن التغلب عليها من ضائقة الديون وفقدان الإيرادات بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، ومن بينها تجنب الضرائب والتهرب منها، وغير ذلك من القضايا التي هي في حاجة ماسة إلى حل. وفي سياق تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، يؤثر عبء الديون المترددة وأزمات الإفلاس وانخفاض الموارد المتاحة التي كان ينبغي إنفاقها على الصحة والتعليم والغذاء والماء والحماية الاجتماعية، في جملة أمور، سلباً في أكثر الفئات ضعفاً، مما يتعارض مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والحق السيادي في إعادة هيكلة الديون.

25- وأوصت السيدة وارينس بإصلاح الهيكل المالي العالمي، ولا سيما الديون الدولية وإصلاح نظام الضرائب، بوسائل من بينها الحد من التدفقات المالية غير المشروعة إصلاحاً يسترشد بحقوق الإنسان الدولية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي تفعيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات تأثير الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان بصورة أكثر انتظاماً.

26- وأشارت السيدة وارينس إلى تقريرها عن إصلاح هيكل الديون الدولية وحقوق الإنسان⁽⁴⁾، وإلى ضرورة التمسك بالمبادئ المشتركة للإقراض والإقراض السيادي المتمم بالمسؤولية. وتتعترف هذه المبادئ بحق البلدان في إعادة هيكلة ديونها. وفي سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات، كان يجب توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة وغير المستغلة بالقدر الكافي من البلدان المرتفعة الدخل إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

27- وأوصت السيدة وارينس بإنشاء آلية متعددة الأطراف لتسوية الديون، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور رائد في ذلك المسعى، لإيجاد مجال مشروع يتيح تكافؤ الفرص بأقل التكاليف للبلدان المدينة وبالاستناد إلى المبادئ التوجيهية القائمة.

28- وأشارت السيدة وارينس كذلك إلى أن الجمعية العامة اعتمدت، في دورتها السابعة والسبعين في كانون الأول/ديسمبر 2022، القرار 244/77 الرامي إلى وضع إطار أو صك للتعاون الضريبي الدولي برعاية الأمم المتحدة والدعوة إلى تعاون ضريبي دولي أكثر شمولاً وفعالية. وقالت إن مسألة إنشاء هيئة ضريبية عالمية تابعة للأمم المتحدة ووضع اتفاقية ضريبية دولية للأمم المتحدة كانت موضوع تقريرها المقدم إلى الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة⁽⁵⁾. وفي الختام، أشارت السيدة وارينس إلى أن الإصلاحات الضريبية الدولية، مثل الهيئة الضريبية العالمية المقترحة التابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تعزز اقتصاداً قائماً على الحقوق حتى تكون التزامات حقوق الإنسان في صميم عملية اتخاذ القرارات المالية والضريبية.

29- وتحدث السيد بيرال عن عمل فريق الأمم المتحدة القطري في تونس بشأن الهدفين 6 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه بعد أكثر من عقد من الثورة، تواجه تونس وضعا اجتماعياً واقتصادياً صعباً وتمر بمرحلة انتقالية سياسية ومؤسسية. وأدت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى زيادة أسعار السلع الأساسية والطاقة. وفاقم هذا الوضع التحديات الهيكلية وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة من قبل. وتتفاوض تونس في الوقت الحالي بشأن برنامج لصندوق النقد الدولي يُمكنها من الحصول على التمويل الخارجي والبدء في تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي. وفي هذا السياق، ما فتى فريق الأمم المتحدة القطري في تونس يعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والحد من أوجه الضعف القائمة في تونس حتى لا يُترك أي شخص خلف الركب.

30- وذكر السيد بيرال أنه من أجل إحداث تأثير، وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية المتزايدة، كانت البوصلة التي توجه لعمل فريق الأمم المتحدة القطري هي دعم إنجازات البلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالعمل عبر الوكالات لإنجاز العمل كأمم متحدة واحدة؛ والدعوة إلى إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في مسائل الميزانية ودعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ والدعوة إلى مواءمة خطة التنمية الجديدة للحكومة للفترة 2023-2025 مع أهداف التنمية المستدامة؛ وإقامة شراكات متينة مع الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز حقوق الإنسان في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدًا بالتعاون مع المجتمع المدني النابض بالحياة في تونس بحسبانه وسيلة رئيسية لإحداث تغيير إيجابي.

(4) A/76/167.

(5) A/77/169.

31- ثم انتقل السيد بيرال إلى الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، فأشار إلى أن تونس تواجه أزمة مياه تم إعلانها حالة طوارئ. فأكثر من 30 عاماً، ظل البلد يعاني من إجهاد مائي حاد، تقاوم بسبب تغير المناخ. والمياه الجوفية مستغلة استغلالاً مفرطاً، ولا سيما في وسط تونس وأشار تقرير عن استغلالها إلى معدل استغلال يزيد على 100 في المائة. ومن المحتمل ألا يغطي توافر المياه الاحتياجات المستقبلية، نظراً للزيادات المتوقعة في الاستهلاك وتدهور الموارد بفعل آثار تغير المناخ.

32- وفي تموز/يوليه 2022، خلال زيارته إلى تونس، التقى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي والسلطات الحكومية وبشبكة واسعة النطاق من المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية وأصحاب الحقوق. وفي نهاية مهمته، نشر استنتاجاته وتوصياته الأولية للتقرير النهائي الذي سيُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين في أيلول/سبتمبر 2023. وكشفت الزيارة عن تحديات في مجال حقوق الإنسان، مثل قيام شركات الفوسفات بتلويث مياه المجتمعات المحلية بالنفايات الكيميائية أو مئات المدارس التي إما لا تحصل على المياه النظيفة أو هي غير موصولة بأنابيب المياه البتة. وتقيم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة شراكات مع الحكومة لتعزيز حق السكان في الحصول على المياه والمرافق الصحية وإحراز تقدم في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، دعمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحكومة لزيادة إنتاجية المياه وعملت على استخدام المياه المستعملة المعالجة للأغراض الزراعية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالاشتراك مع مكتب المنسق المقيم، تحليلاً لتأثير تغير المناخ في إدارة المياه. وطبقت اليونيسيف أداة لتحليل ضائقة المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية للجميع لتقييم مخاطر المناخ وندرة المياه، ونظرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في حلول الاقتصاد الدائري لاستخدام المياه الصناعية.

33- وأشار السيد بيرال إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري يقدم، في سياق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المقبلة في تونس، الدعم بشأن القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية مسهماً بذلك في عدم ترك أي شخص خلف الركب وفي الحفاظ على المعايير الدنيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. وتسعى الحكومة في الوقت الحالي إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية لجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات وإعدادها لإصلاحات الإعانات في المستقبل ويساهم الفريق القطري في هذا المشروع. وأوضح السيد بيرال أيضاً الأمثلة ذات الصلة واختتم بالقول إن النهج المتكامل القائم على حقوق الإنسان يتيح سبيلاً للنهوض بأهداف التنمية المستدامة بتعزيز الهياكل الاقتصادية الشاملة اجتماعياً التي تحترم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للتجديد بتنفيذ خطة عام 2030.

34- وأشارت السيدة فرحة، في معرض مداخلتها بشأن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، إلى أنه إن كان مجلس حقوق الإنسان ملتزماً بتعزيز الاقتصادات المعرزة لحقوق الإنسان، على نحو ما حدث عليه محقاً المفوض السامي، فيجب تحديد حقيقتين ومعالجتهما. أولاً، أن العقارات تقوم بدور مفرط في نمو معظم الاقتصادات، وثانياً، أن الاقتصادات القائمة على العقارات تنتج الثروة لقلّة من الناس وعدم المساواة والفقر والتشرد للكثيرين. وأضافت أن عمليات الاقتناء والمعاملات العقارية تشكل جزءاً مهماً من معظم الاقتصادات، إذ بلغت قيمة العقارات السكنية العالمية حوالي 258 تريليون دولار.

35- وذكرت السيدة فرحة أن العقارات السكنية، أو المساكن، أصبحت فئة من الأصول للجهات الفاعلة المالية المؤسسية، مثل شركات الأسهم الخاصة وإدارة الأصول وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين. ويستغل المستثمرون المؤسسيون العقارات لاستخراج الثروة والاستفادة من رأس المال. وهذا امر يشكل "أمولة" الإسكان. ويسهم هذا التطور إسهاماً كبيراً في أزمة الإسكان العالمية ويقوض الجهود الرامية إلى الوفاء بأحكام الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الحق في السكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

36- وأشارت السيدة فرحة إلى أن السكن أصبح، في المدن في جميع أنحاء العالم، غير ميسور التكلفة بالنسبة للكثيرين، فتكلفة السكن الآن تتجاوز الدخل. واقرنت أمولة الإسكان أيضاً بعمليات الإخلاء القسري وتشريد الأسر من منازلها وتكاثر المستوطنات غير الرسمية في جميع أنحاء العالم؛ وعلى نحو يناقض أهداف التنمية المستدامة، يزداد التشرّد الذي يمثل انتهاكاً بيئياً للحق في السكن. وتمكّن الحكومات أمولة الإسكان وتدفعها بالسياسات الضريبية والنقدية والقوانين الضريبية، على سبيل المثال من خلال أسعار الفائدة المنخفضة وسهولة الحصول على الائتمان والمعاملة الضريبية التفضيلية وخطط التأشيرة الذهبية وحماية المستأجرين حماية واهية نسبياً بل منعدمة في بعض الأحيان. وتسهم المؤسسات المالية الدولية في ذلك، بسبل من بينها تعزيز نماذج الإسكان القائمة على الأمولة في الاقتصادات النامية. وحتى الآن، أفلت أصحاب العقارات والمستثمرين المؤسسيين الماليين في العقارات وسياسات الدولة التي تدعمهم من التدقيق في حقوق الإنسان. وفي إطار نظام الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، قلّم تخضع الدول للمساءلة عن دعم أمولة الإسكان وآثارها الضارة. وعلى الرغم من كون العقارات أكبر عمل تجاري في العالم، ينتم مستوى تمثيل المستثمرين المؤسسيين في العقارات السكنية بين الشركات التي تتبنى حقوق الإنسان بالضعف، فقلّم تنطرق سياساتهم البيئية والاجتماعية وبشأن حسن التسيير إلى تأثير استثماراتهم على المستأجرين والمقيمين.

37- وأشارت السيدة فرحة إلى أن تحويل الاقتصادات بحيث تعزز حقوق الإنسان يتطلب تركيزاً جديداً وتحولاً نموذجياً أساسياً بشأن العقارات السكنية. وسيتعين على الدول واقتصاداتها أن تكف عن تشجيع العقارات والاعتماد عليها في ما يسمى بتكوين الثروة التي لا يستفيد منها سوى عدد قليل ويجب أن تبدأ في تشكيل اقتصاداتها على أساس مبادئ حقوق الإنسان لتحقيق نتائج في هذا المجال. وأعدت منظمة السيدة فرحة ارشادات التحول لمساعدة الدول في هذا الصدد. وهي أول معايير وتوصيات عالمية لحقوق الإنسان تهدف إلى إعادة تشكيل الاقتصادات بحيث تكفل تمتع الجميع بالحق في السكن.

التغلب على أزمات متعددة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اقتصاد معزز لحقوق الإنسان

38- أشار المشاركون في مداخلاتهم إلى أن خطة عام 2030 جاءت ثمرة لواحدة من أوسع عمليات التشاور والتفاوض وأكثرها تشاركية في تاريخ الأمم المتحدة ومثلت توافقاً متعدد الأطراف بين الحكومات ومختلف الجهات الفاعلة، ومن بينها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية⁽⁶⁾. ومع ذلك، أشار ممثل ماليزيا إلى أن تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 رسم صورة مقلقة لتعاكسه العالم عن التزامه بالأهداف، بسبب الأزمات المتتالية والمتربطة. وأعاد ممثل البرازيل ومشاركون آخرون عديدون التأكيد على أن السبيل الوحيد للتغلب على تلك الأزمات يتمثل في اتباع نهج متكاملة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة عام 2030. وشددت عدة وفود، من بينها وفود تايلند وزامبيا والنرويج، على أهمية ترسيخ السياسات الاقتصادية في حقوق الإنسان، فالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان يعزز كل منهما الآخر. وأكد ممثل شيلي، متحدثاً أيضاً باسم أندريجان وإكوادور وأوروغواي والبرازيل والبرتغال وتايلند ورواندا وسيراليون وفيجي وكندا ولكسمبرغ، وجميعها أعضاء في الفريق الأساسي للقرار 19/43، أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة عام 2030 مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. ولذلك طلب عدد من المشاركين تعزيز جهود تنفيذ خطة عام 2030.

(6) ووردت مساهمات من: الاتحاد الأوروبي، وأندريجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والبرازيل، وبيلاروس، وتايلند، وتونس، وجورجيا، وزامبيا، وشيلي (باسم المجموعة الأساسية للقرار 19/43)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفلندا، وكابو فيردي وكوبا (بيان شفوي فقط)، ولكسمبرغ، ومالطة، وماليزيا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والهند. ووردت أيضاً مساهمات من: المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظراً لضيق الوقت، لم تعط الكلمة لجميع المندوبين. وجميع المساهمات التي تلقفتها الأمانة متاحة على الإنترنت على <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/fifth-intersessional-meeting-human-rights-and-the-2030-agenda>.

فعلى سبيل المثال، أشار ممثل البرازيل إلى أن حقوق الإنسان يجب أن تكون في لب تنفيذ خطة عام 2030 وأن تسترشد بها القرارات في جميع المجالات، من الميزانيات إلى الخدمات الصحية إلى التعليم والضمان الاجتماعي. ودعا ممثل الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون بشأن حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. وشجع ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا أيضاً على تعزيز النظام الصحي العالمي ليكون أكثر شمولاً وإنصافاً وتصدياً للأزمات، على النحو الذي اقترحه حكومة إندونيسيا في قمة مجموعة العشرين في عام 2022.

39- وأشار المشاركون إلى أن للسياسات الاقتصادية تأثير حاسم في حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من تخطيط السياسات الاقتصادية، بما في ذلك الميزة الشاملة وتحقيق الإيرادات المحلية التدريجية. ويُعد التحول نحو اقتصاد معزز لحقوق الإنسان أمراً أساسياً لإقامة اقتصادات أقوى. ويمثل الاقتصاد المعزز لحقوق الإنسان أيضاً الطريق نحو إقامة مجتمعات أكثر شمولاً وتشاركية. وقدم ممثل زامبيا مثلاً على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في عمليات الميزنة، فأشار إلى أن زامبيا سنت تشريعات تنص على عملية ميزنة منسقة ومتكاملة تكون قائمة على المشاركة والاستجابة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

40- وشدد عدة مشاركين على الحاجة الملحة إلى إحداث تغيير في الاقتصاد العالمي للتغلب بانتعاش الدول اقتصادياً. وبدلاً من إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي وحده، ينبغي أن يراعي النموذج الاقتصادي ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها في جميع مجالات تخطيط السياسات الاقتصادية.

41- واتفق المشاركون على أن الإسراع بخطى التعافي من كوفيد-19 والتغلب على الأزمات وتنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً على جميع المستويات لا يمكن تحقيقه إلا بتجديد الجهود من لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وأشار ممثل إسبانيا إلى أن خطة عام 2030، إلى جانب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية تشكل إطاراً يعترف بأن احترام حقوق الإنسان شرط لا غنى عنه للتنمية البشرية والمستدامة. وإذ يتبقى سبع سنوات فقط حتى عام 2030، سيتطلب إعمال حقوق الإنسان والمضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030 تعددية أطراف أكثر فعالية وتدابير جريئة يمكن أن تحول الالتزامات السياسية إلى إجراءات متينة.

42- وذكر المشاركون أن العمل الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضروري لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتجذر خطة عام 2030 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتيح حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة إرشادات جوهرية وخارطة طريق للتصدي الفوري للأزمات ولاستراتيجيات التعافي طويلة الأجل وتشكل أساساً للتضامن حتى لا يُترك أي شخص خلف الركب، على النحو المبين في النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وخطتنا المشتركة.

43- ودعا المشاركون إلى زيادة تعزيز النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما صناديق وكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تشارك مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقادرة على تقديم الدعم التقني وبناء القدرات.

44- وأشار بعض المشاركين، ومن بينهم ممثلو الاتحاد الأوروبي وأكرانيا وجورجيا ومالطا، إلى أن هجوم الاتحاد الروسي على أوكرانيا لا يهدد خطة عام 2030 في أوكرانيا فحسب، بل ويفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي.

45- وذكر المشاركون أن مسائل مثل ارتفاع تكاليف المعيشة وظروف السكن السيئة وتشديد الشروط المالية وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها، تشكل تحديات جسيمة وعقبات تعيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتعرض الانتعاش الاقتصادي العالمي أيضاً للمخاطر بسبب اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، فضلاً عن عدم المساواة داخل البلدان، مما يؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة لعدم المساواة واستبعاد الفئات الضعيفة.

46- وأشارت الوفود إلى أهمية التصدي لأزمة المناخ. وحث ممثل ملديف على استخدام موارد المحيطات وإدارتها على نحو مستدام ودعا إلى مزيد من الحماية البيئية، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة المتعددة، فآثار تغير المناخ أصبحت أكثر تواتراً وشدة. وتظل ملديف على خط المواجهة، فهي تواجه موجات مد أعلى ورياحاً أقوى، وازدياد الشعب المرجانية ابيضاضاً وازدياد أمواج البحر والفيضانات المتكررة. وما لم يتمكن المجتمع الدولي من عكس مسار تغير المناخ العالمي الحالي، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيصبح بعيد المنال إلى حد كبير بسبب تضرر أشد الفئات ضعفاً بشكل غير متناسب. وأشار ممثل مالطة إلى أن حكومته تقدم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكر ممثل أوروغواي أن بلاده فرضت، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2022، ضريبة على انبعاثات الكربون. وتستخدم نسبة مئوية من الإيرادات المحققة من تلك الضريبة لتمويل سياسات تشجع على خفض انبعاثات غازات الدفيئة والنقل المستدام ونظم التصدي لتغير المناخ. وأشار المشاركون إلى أن أهداف التنمية المستدامة تسعى أساساً لزيادة الرفاه للجميع، مع التركيز بشكل خاص على من هم عرضة للتخلف عن الركب. ويستلزم الحفاظ على رفاه الإنسان في المستقبل الانتقال إلى مجتمعات خالية من الكربون، وهو أمر لن يتحقق تحقيق إلا من خلال انتقال عادل.

47- وشدد عدد من المشاركين على أهمية التنمية الشاملة لأن العدالة الاجتماعية وانخفاض مستويات عدم المساواة يسارعان خطى التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وأشار مندوب النرويج إلى أن المجتمعات الشاملة تعمق الثقة وأن الثقة ضرورية لبناء مجتمعات مستدامة والحفاظ عليها ولمنع نشوب النزاعات.

48- وأشار مشاركون آخرون إلى الحاجة الملحة للوفاء بالالتزام المشترك بعدم ترك أي شخص خلف الركب الذي يجب أن يكون في صميم تنفيذ خطة عام 2030 وينبغي أيضاً الاسترشاد به في اتخاذ القرارات في جميع الخطط الوطنية بشأن الميزة للصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. وأشار المشاركون أيضاً إلى أن الهيكل الاقتصادي ينبغي أن يسترشد بمبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب وبجميع حقوق الإنسان.

49- ويُعد تجديد الجهود الرامية إلى الحصول على المياه النظيفة والمأمونة وخدمات الصرف الصحي أمراً أساسياً للتعافي من الجائحة، فضلاً عن بناء القدرة على الصمود والأمن. ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب إلى 2 مليار شخص بحلول عام 2025. وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي أن دعم الاتحاد الأوروبي لمياه الشرب والمرافق الصحية والنظافة الصحية المأمونة والمقاومة للمناخ والمتاحة والمقبولة والميسورة التكلفة والواسعة النطاق والشاملة واسع النطاق وعالمي من الناحيتين المالية والهيكلية، فطوال العقد الماضي، استثمر الاتحاد الأوروبي، من خلال التعاون الإنمائي، أكثر من 2,5 مليار يورو في مشاريع المياه والصرف الصحي في 62 بلداً. ووضع أيضاً مبادئ توجيهية داخلية بشأن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، مما أوجد أداة تعزز بفعالية الإطار المعياري لحقوق الإنسان لتنفيذ المشاريع في هذا المجال الحيوي. وأضاف ممثل فنلندا أن كوفيد-19 سلط الضوء على الأهمية الحاسمة للحصول على الإصحاح والنظافة الصحية والمياه النظيفة الكافية لأغراض الصحة. وتوجد مشاريع المياه والإصحاح والنظافة الصحية الرئيسية للجميع التي تمولها فنلندا حالياً في إثيوبيا ونيبال. وفي السنتين الماضيتين، تمكن قرابة 1,5 مليون شخص من الحصول على مياه الشرب المأمونة من خلال تلك المشاريع، التي شملت التركيز على التواصل للوصول إلى الجميع، وهو جانب أساسي لعدم ترك أي شخص خلف الركب. وأشار مندوبون إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه الذي سيعقد في آذار/مارس 2023 سيكون فرصة لربط حقوق الإنسان ربطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى الإسراع بخطى التقدم نحو توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع.

50- وشدد عدة مشاركين على ضرورة تعزيز التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، ذكر ممثل الصين أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعزز التضامن والتعاون، وأن يعمل على سد فجوة عدم المساواة حتى يستفيد الجميع من ثمار التنمية في كل بلد بدرجة أكبر وأكثر إنصافاً. ولإعادة البناء على نحو أفضل، يلزم تعزيز الهيكل الإنمائي الدولي، بوسائل من أهمها تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المحتاجة إليها وبناء القدرات فيها. وأشار أحد الوفود إلى أن الفجوة بين البلدان النامية والاقتصادات الناشئة آخذة في الاتساع على نحو يزداد معه عدد من تُتاح لهم فرص أقل. ودعا ممثل الهند إلى زيادة نقل التكنولوجيا لدعم التنمية المستدامة. ووافق مندوبون آخرون على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب زيادة التعاون الدولي، والتركيز على إيجاد حلول دائمة لعدم ترك أي شخص خلف الركب، فضلاً عن التمويل وبناء القدرات وتبادل التكنولوجيات لدعم عمليات الانتقال التحويلية في البلدان النامية. وأشار ممثل كوبا إلى أن البلدان الصناعية لا تزال تخفق في الوفاء بالتزاماتها، ومن بينها الالتزام بتخصيص 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقال ممثل إسبانيا إن التعاون الدولي ضروري لتعزيز التنمية المستدامة التي محورها الإنسان. ولذلك، اعتمدت إسبانيا قانوناً جديداً بشأن التعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي ينص على زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية ويحدث الإطار السياسي بتضمين التصدي لتغير المناخ والجائحات والفجوات بين الجنسين.

51- وشدد المشاركون على أن الشراكات الرامية إلى دعم نهج إنمائي قائم على الحقوق يُعد أمراً أساسياً وأفادوا بأن البلدان تستثمر في أشكال جديدة ومبتكرة من الشراكات. فعلى سبيل المثال، أشار ممثل أوروغواي إلى أن أوروغواي لا تعمل مع المنظمات الدولية فحسب، بل ومع مختلف الحكومات الوطنية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية. وأشار ممثل كابو فيردي إلى أن دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص حاسم في إنشاء اقتصاد يعزز حقوق الإنسان. وأشارت وفود أخرى إلى أن الشراكات المفعلة ضرورية لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 بزيادة فرص الحصول على المعلومات والمساعدة التقنية والتمويل. وذكر ممثل تايلند أن بلده يقف على أهبة الاستعداد للعمل في شراكة مع الشركاء المهمتين من خلال أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

52- وحثَّ المشاركون على تعزيز التعاون بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومجلس حقوق الإنسان. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه مع إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2023، سيكون من المفيد التوسع في استخدام الآليات، مثل الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لتوجيه أهداف التنمية المستدامة وعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية والعكس صحيح. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إرشادات للدول الأعضاء بشأن سبل تضمين حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية⁽⁷⁾. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتراح الرامي إلى تضمين توصيات حقوق الإنسان في سياسات التنمية الوطنية وتعزيز الاتساق بين حقوق الإنسان ونظم أهداف التنمية المستدامة للنهوض بجداول الأعمال التكميلية هذه.

(7) OHCHR and UNDP, "Human rights and voluntary national reviews: operational common approach guidance note" (June 2022)

ثالثاً - الاستنتاجات والرسائل الرئيسية

53- تُعرض الأزمات المتعددة والمتراطة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لخطر جسيم. ويُحدث تغير المناخ والحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وكوفيد-19 وارتفاع التضخم وأزمة الديون آثار مدمرة على أشد الأشخاص والبلدان ضعفاً. ويواجه العالم سنوات من التراجع في القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم وتوفير الخدمات الأساسية.

54- وتمثل حقوق الإنسان، جميع حقوق الإنسان، أداة حاسمة للاستجابة لخطة عام 2030 وإنقاذها. وتسلط أزمات اليوم الضوء على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج متكاملة، من حيث تحقيق كل من حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، فالعالم يقترب من منتصف الطريق لتنفيذ خطة عام 2030. إن رؤية الأمين العام الواردة في خطتنا المشتركة ودعوته إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على حقوق الإنسان ونداؤه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، تجبر المجتمع الدولي على التفكير والتصرف بشكل مختلف وتكثيف طموحه لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح.

55- وما لم يتمكن العالم من عكس المسار العالمي الحالي لتغير المناخ، فسيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال، بينما تتعرض أشد القطاعات تهميشاً وحرماناً في المجتمع، ومن بينها النساء والفتيات، للأضرار بشكل غير متناسب. ويجب أن يحظى التصدي لأزمة المناخ وإعمال الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة بأولوية قصوى.

56- ويعد اعتماد سياسات اقتصادية تقوم على حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية لإنشاء اقتصادات أقوى والتصدي لأوجه عدم المساواة واستئناف التقدم في خطة عام 2030. لقد حان الوقت لتضمين التزامات حقوق الإنسان الموجودة قبلاً في عملية صنع السياسات الاقتصادية ومواءمة الميزانيات واستراتيجيات تحقيق الإيرادات العامة مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. ويمثل الاقتصاد المعزز لحقوق الإنسان السبيل المفضي إلى الاستثمار في الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم الجيد والمياه النظيفة والإسكان وسائر الحقوق الأساسية وتصحيح أنماط التمييز، فضلاً عن إعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

57- وتثير إسقاطات تدابير النقشف المالي التي تؤثر في 85 في المائة من سكان العالم قلقاً بالغاً. وينبغي اتباع خيارات مختلفة في مضمار السياسات. ويتطلب استئناف التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- (أ) تعزيز الطابع التصاعدي للنظم الضريبية وتعزيز القدرة المؤسسية على تحصيل الضرائب؛
- (ب) مكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ج) القضاء على الفساد؛
- (د) إعادة تنظيم الإنفاق العام؛
- (هـ) تعزيز التعاون الدولي وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- (و) الشفافية المالية وحيز مدني قوي وحرية التعبير والتدقيق في الإنفاق العام؛
- (ز) ترسيخ تمويل التنمية في التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بشكل أفضل لزيادة الموارد المتاحة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد.

- 58- يشكل عدم ترك أي شخص خلف الركب وعداً أساسياً في خطة عام 2030. يقع التزام جميع الدول الأعضاء بالقضاء على الفقر وإنهاء التمييز والحد من أوجه عدم المساواة في صميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي، وأكثر من أي وقت مضى، أن يكون صنع السياسات مياً إلى التركيز على أشد الفئات تهميشاً وحرماناً.
- 59- ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتمكين الناس بصفتهن عناصر فاعلة في التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة العامة وحماية الأفراد والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية من التقهقر والقمع. وتعمق المجتمعات الشاملة الثقة - والثقة ضرورية للحفاظ على السلام ومنع عدم الاستقرار والنزاع.
- 60- ويجب أن يؤدي إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي العالمي إلى إنشاء نظام يمكّن الدول من توسيع الحيز المالي لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بدلاً من الحد من قدرتها على القيام بذلك. ويجب أن يسترشد الإصلاح الدولي للديون والضرائب، بما في ذلك الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، بحقوق الإنسان الدولية وخطة عام 2030.
- 61- وينبغي تفعيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان بصورة أكثر انتظاماً.
- 62- وإعادة البناء على نحو أفضل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون الإنمائي الدولي وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وينبغي أن يزيد من تعزيز النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تشارك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 63- سيكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه الذي سيعقد في آذار/مارس 2023 فرصة لتعزيز التعاون بشأن حقوق الإنسان في مياه الشرب الآمنة وترسيخ حقوق الإنسان بقوة في جهود المجتمع الدولي اللازمة للإسراع بخطى التقدم نحو توفير مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- 64- وفي المدن في جميع أنحاء العالم، أصبحت العقارات والإسكان غير ميسورة التكلفة بالنسبة للكثيرين، فتكلفة السكن تتجاوز الدخل. وتقوض أموال الإسكان تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وتؤتي في الوقت نفسه نتائج سلبية في مجال حقوق الإنسان، من بينها عمليات الإخلاء القسري وتشريد الأسر من منازلها وتكاثر المستوطنات غير الرسمية في جميع أنحاء العالم. والتشرد الذي يُعد انتهاكاً صريحاً للحق في السكن آخذ في الازدياد. ويستلزم تحويل الاقتصادات بحيث تعزز حقوق الإنسان تركيزاً جديداً وتحولاً نموذجياً أساسياً حيال العقارات السكنية. وسيتعين على الدول واقتصاداتها الكف عن الترويج للعقارات والتعويل عليها لتكوين الثروة التي لا تعود بالفائدة إلا على القلة.
- 65- ويجب أن يسترشد التعافي بعد الأزمات وتنفيذ خطة عام 2030 ببيانات دقيقة ومصنفة، مع تجديد الالتزام باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات. ويجب زيادة الاستثمار في البيانات لتصميم سياسات قائمة على الأدلة تعطي الأولوية للسكان المهمشين والمحرومين.
- 66- ويجب تعزيز التعاون بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والآليات الإقليمية والوطنية والمحلية التي ترصد أهداف التنمية المستدامة أن تستفيد من التوصيات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تعزز تضمين تحليلات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوصياتها في استعراضاتها الوطنية الطوعية واستراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية. وينبغي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تواصل تقديم الإرشادات والتوصيات بشأن السبل الكفيلة بتحديد من يتخلفون عن الركب وتصميم سياسات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.